قرار رئيس دائرة المالية رقم (13) لسنة 2018

بشأن دليل تسعير الخدمات الحكومية

رئيس دائرة المالية،

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي،
- وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم (80) لسنة 2018 بشأن دليل تسعير الخدمات الحكومية،
- وعلى الصلاحيات المخولة لنا ولما تقتضيه مصلحة العمل،
- أصدرنا القرار الآتي:

المادة الأولى

يصدر دليل تسعير الخدمات الحكومية المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية

ينشر هذا الدليل في الجريدة الرسمية ويسري بعد شهر من تاريخ النشر.

رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس دائرة المالية

صدر في أبوظبي

بتاريخ: 29 شعبان 1439هـ

الموافق: 15 مايو 2018 م

دليل تسعير الخدمات الحكومية

الصادر بموجب القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي

المادة (1)

تعاريف

في تطبيق أحكام هذا الدليل، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:

الإمارة	إمارة أبوظبي.
الحكومة	حكومة أبوظبي.
المجلس التنفيذي	المجلس التنفيذي للإمارة.
الدائرة	دائرة المالية بالإمارة.
الجهات الحكومية	الجهات الحكومية المحددة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي.
الخدمات الحكومية	الخدمات والسلع المقدمة من قبل الجهات الحكومية سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل.
الرسم	مورد مالي يتم تحصيله من قبل الجهة الحكومية نظير الخدمات العامة التي تنفرد بتقديمها.
الثمن	مورد مالي يتم تحصيله من قبل الجهة الحكومية نظير السلع والخدمات التي تقدمها على أسس تجارية وتنافسية.
التعرفة	مورد مالي يتم تحصيله من قبل الجهة الحكومية نظير السلع والخدمات الاقتصادية غير التنافسية التي تنفرد بتقديمها.
الضريبة	هي مبلغ نقدي إلزامي يدفعه المكلف كمساهمة في تحمل أعباء تكاليف الخدمات العامة دون أن يقابله منفعة خاصة به.
الغرامة	جزاء مالي تفرضه الحكومة بهدف الحد من ممارسات وسلوكيات غير مرغوبة.

سعر السوق	سعر السلعة أو الخدمة السائدة في السوق.
التكلفة	إجمالي التكاليف المباشرة والتكاليف الغير مباشرة.

المادة (2)

نطاق الدليل

1. يطبق هذا الدليل في كافة الجهات الحكومية ويكون أساساً لتسعير الخدمات الحكومية.
2. يضع هذا الدليل أسس وطرق احتساب الرسوم والأثمان والتعرفات التي تفرض على الخدمات الحكومية، وذلك بالإستناد إلى اعتبارات الكلفة العادلة والمنفعة الخاصة وسعر السوق والتكلفة الاقتصادية.
3. لا يتضمن نطاق الدليل أسس أو طرق تحديد الضرائب المحلية أو احتساب الغرامات التي تفرض على المخالفات.
4. تعتبر إرشادات تسعير الخدمات الحكومية جزء لا يتجزأ من هذا الدليل.

المادة (3)

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل إلى وضع إطار تنظيمي موحد لتسعير الخدمات الحكومية بأسلوب يفرض توازناً بين الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية ، وذلك من خلال تحديد الآتي:

1. مبادئ تسعير الخدمات الحكومية.
2. القواعد العامة لتصنيف الخدمات الحكومية.
3. أسس وإرشادات تسعير الخدمات الحكومية.

المادة (4)

مبادئ التسعير

يرتكز نهج التسعير في هذا الدليل على المبادئ الآتية:

1. استرداد الحكومة لتكاليف الخدمات العامة، حيث لا ينبغي للحكومة أن تحقق أرباحاً فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة.
2. ينبغي أن تستند اعتبارات استرداد تكاليف الخدمات العامة إلى تكلفة الخدمة بعد استبعاد أية تكاليف متعلقة بكفاءة توزيع الموارد.

المادة (5)

تصنيف الخدمات

يجب على الجهات الحكومية تصنيف خدماتها وفقاً للخصائص الإقتصادية لهذه الخدمات إلى أربع فئات كما يلي:

1. خدمات النفع العام: وهي تلك الخدمات العامة التي يقابلها منفعة عامة، وتكون دون مقابل ويتم تمويلها من خلال الضرائب.
2. خدمات إدارية وتنظيمية: وهي تلك الخدمات العامة التي يقابلها منفعة خاصة، وعادة تكون بمقابل ويتم تمويلها من خلال "الرسوم".
3. خدمات إقتصادية تنافسية: وهي تلك الخدمات أو السلع الإقتصادية التي لا تنفرد الحكومة بتقديمها، ويتم تمويلها من خلال "الثمن".
4. خدمات اقتصادية غير تنافسية: وهي تلك الخدمات أو السلع الاقتصادية غير التنافسية التي يتم تمويلها من خلال "التعرفة".

المادة (6)

احتساب التكلفة

1. يجب على الجهة الحكومية احتساب تكلفة كل خدمة حكومية مسؤولة عنها.
2. تتضمن تكلفة الخدمة الحكومية تكلفة التفتيش ورقابة الجودة المتعلقة بالخدمة، في حين لا تتضمن تكلفة تحري المخالفين والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قيمة الغرامات التي تفرض على المخالفات.

المادة (7)

احتساب الرسوم

1. يجب على الجهة الحكومية احتساب رسوم الخدمات الإدارية والتنظيمية وفقاً للتكلفة بعد استبعاد أية تكاليف متعلقة بكفاءة توزيع الموارد.
2. يجب على الجهة الحكومية تقييم ما إذا كانت الخدمة الإدارية والتنظيمية مرتبطة بتكاليف بنية تحتية تتكبدها الجهة الحكومية أو الحكومة وغير محتسبة ضمن تكلفة الخدمة من عدمه. وفي حال وجود مثل هذه التكاليف يجب على الجهة الحكومية احتساب هذه التكاليف واقتراح رسوم أو آلية لاسترداد هذه التكاليف مثل فرض رسم كنسبة مئوية من قيمة المعاملة ذات العلاقة أو فرض رسم بناء على وحدة قياسية محددة.
3. يجب على الجهة الحكومية تحديد الأشخاص الطبيعية والاعتبارية والفئات المستفيدة من الخدمة والرسوم المقترحة لكل منها.

1. يجوز للجهة الحكومية اقتراح رسوم أقل من التكلفة متى ما كان استرداد كامل التكلفة له تأثير سلبي على تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة، على أن تقدم الجهة أسباب وافية لذلك وأن تحدد مصدر تمويل العجز.

المادة (8)

احتساب الثمن

يجب على الجهة الحكومية احتساب ثمن الخدمات الإقتصادية التنافسية التي تقدمها وفقاً لسعر السوق مع مراعاة تكلفة الخدمة والإختلافات في جودتها.

المادة (9)

احتساب التعرفة

1. يجب احتساب التعرفة على أساس التكلفة الاقتصادية والتي تعادل التكلفة مضافاً إليها العائد المطلوب على رأس المال.
2. يجب على الجهة الحكومية تسعير الخدمات الإقتصادية غير التنافسية التي تقدمها وفقاً للتعرفة المعتمدة.

المادة (10)

اعتماد الرسوم والأثمان والتعرفة

1. تقوم الجهات الحكومية بإحتساب الرسوم والأثمان والتعرفات وفق هذا الدليل، وتقديم طلباتها بإستحداث أو تعديل أو الغاء أي رسوم أو أثمان أو تعرفات حسب الإجراءات المتبعة تمهيداً لاعتمادها من المجلس التنفيذي.
2. يجب على الجهة الحكومية مراجعة الرسوم والاثمان والتعرفات متى ما طرأ تغيير جوهري على تكلفة الخدمة أو أية أحداث تتطلب ذلك.
3. تقوم الجهات الحكومية بمراجعة جميع الرسوم والأثمان والتعرفات المفروضة حالياً للتحقق من توافقها مع هذا الدليل ورفعها للاعتماد في موعد أقصاه تسعة أشهر من تاريخ صدور هذا الدليل.

إرشادات تسعير الخدمات الحكومية

مقدمة

قامت دائرة المالية لإمارة أبوظبي بإعداد إرشادات تسعير الخدمات الحكومية بغرض مساعدة الجهات الحكومية في تطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية الصادر بموجب القانون رقم 1 لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي.

تتضمن إرشادات تسعير الخدمات الحكومية الآتي:

1. إرشادات تصنيف الخدمات.
2. إرشادات احتساب التكلفة.
3. إرشادات احتساب سعر الخدمات الإدارية والتنظيمية.
4. إرشادات احتساب سعر الخدمات الاقتصادية التنافسية.
5. إرشادات احتساب سعر الخدمات الاقتصادية الغير تنافسية.
6. إرشادات إعداد وتقديم طلب تسعير الخدمات الحكومية.

1 تصنيف الخدمات

تقوم الجهة الحكومية بتصنيف جميع الخدمات التي تقدمها وفقاً لخصائصها الاقتصادية كالآتي، مع مراعاة أنه ليس بالضرورة أن تكون لدى الجهة الحكومية جميع هذه الأنواع من الخدمات:

- **خدمات النفع العام:** وهي تلك الخدمات العامة التي يقابلها منفعة عامة، وتكون دون مقابل ويتم تمويلها من خلال الضرائب.

  تنفرد الحكومة بتقديم هذه الخدمات وهي خدمات لا يقابلها منفعة خاصة حيث تعود المنفعة على المجتمع ككل وعادة ما تكون دون مقابل ويتم تغطية تكاليفها من خلال الضرائب أو مصادر تمويل أخرى. ومن خصائص هذه الخدمات هو أن استخدام الخدمة بواسطة فرد/منشأة لا يمنع أو يؤثر على استخدامها بواسطة فرد/منشأة أخرى، وأيضاً بانها خدمات لا يمكن استبعاد مجموعة من المستفيدين عنها (أي أنه من غير الممكن، أو غير عملي إلى حد بعيد، استبعاد فرد/منشأة ما من الاستفادة من الخدمة). ومن أمثلة هذه الخدمات توفير الأمن العام.
- **الخدمات الإدارية والتنظيمية:** وهي تلك الخدمات العامة التي يقابلها منفعة خاصة، وعادة تكون بمقابل ويتم تمويلها من خلال "الرسوم".

- عادة ما يتم تقديم الخدمات الإدارية والتنظيمية بناء على طلب صريح يقدمه المتعامل، كما أنه يتم فرض رسوم هذه الخدمات وتحديد قيمتها بما يمكن من استرداد تكاليفها. لذا فإن تحديد رسوم هذا النوع من الخدمات ينبغي يكون على أساس تكلفة الخدمة. ومن خصائص هذه الخدمات أنها تقدم من قبل الحكومة أو جهة مفوضة وموثقة من قبلها. ومن أمثلة هذه الخدمات رخص البناء ورخص المنشآت الصحية والتصاريح وتصديق الوثائق.
- **الخدمات الاقتصادية التنافسية:** وهي تلك الخدمات أو السلع الاقتصادية التي لا تنفرد الحكومة بتقديمها، ويتم تمويلها من خلال "الثمن".

  يتم تقديم هذه الخدمات على أسس تنافسية وتحديد ثمنها بناء على عوامل السوق. وهي خدمات غير عامة النفع يمكن استبعاد مجموعة من المستفيدين عنها ويتم تقديمها من قبل الحكومة والقطاع الخاص. ينبغي تسعير هذه الخدمات بسعر السوق (مع مراعاة الاختلافات في جودة الخدمة) من أجل ضمان الحياد التنافسي. ومن أمثلة هذه الخدمات تأجير مساحات داخل مقر الجهة الحكومية.
- **الخدمات الإقتصادية الغير التنافسية:** وهي تلك الخدمات أو السلع الإقتصادية غير التنافسية التي يتم تمويلها من خلال "التعرفة".

  يتم فرض التعرفة على هذا النوع من الخدمات من قبل الجهة المنظمة للخدمة أو السلعة حيث تخضع هذه الخدمات للتنظيم الاقتصادي، ويتم احتساب التعرفة بناء على أهداف وعوامل متعددة. ومن أمثلة هذه الخدمات خدمات الماء والكهرباء وخدمات الصرف الصحي.

يمكن للجهة الحكومية تصنيف خدماتها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية الخاصة بكل خدمة مقدمة:

- هل الخدمة عامة النفع (بمعنى أن استخدام الخدمة بواسطة فرد/منشأة لا يمنع أو يؤثر على استخدامها بواسطة فرد/منشأة أخرى) وهل تعتبر الخدمة من الخدمات التي لا يمكن استبعاد مجموعة من المستفيدين عنها (بمعنى أنه من غير الممكن أو من غير العملي فعلياً استبعاد الأفراد من الاستفادة من الخدمة عندما يتم توفيرها)؟
- هل الخدمة مقدمة من الحكومة أم أنه يتم تقديمها أيضاً من قبل القطاع الخاص؟
- هل الخدمة خاضعة لتعرفة من قبل الجهة المنظمة للخدمة؟

كما يمكن للجهة الحكومية الاطلاع على "دليل تعريف وتوثيق الخدمات الحكومية" لحكومة أبوظبي.

يوضح الشكل التالي خطوات تصنيف الخدمات الحكومية:

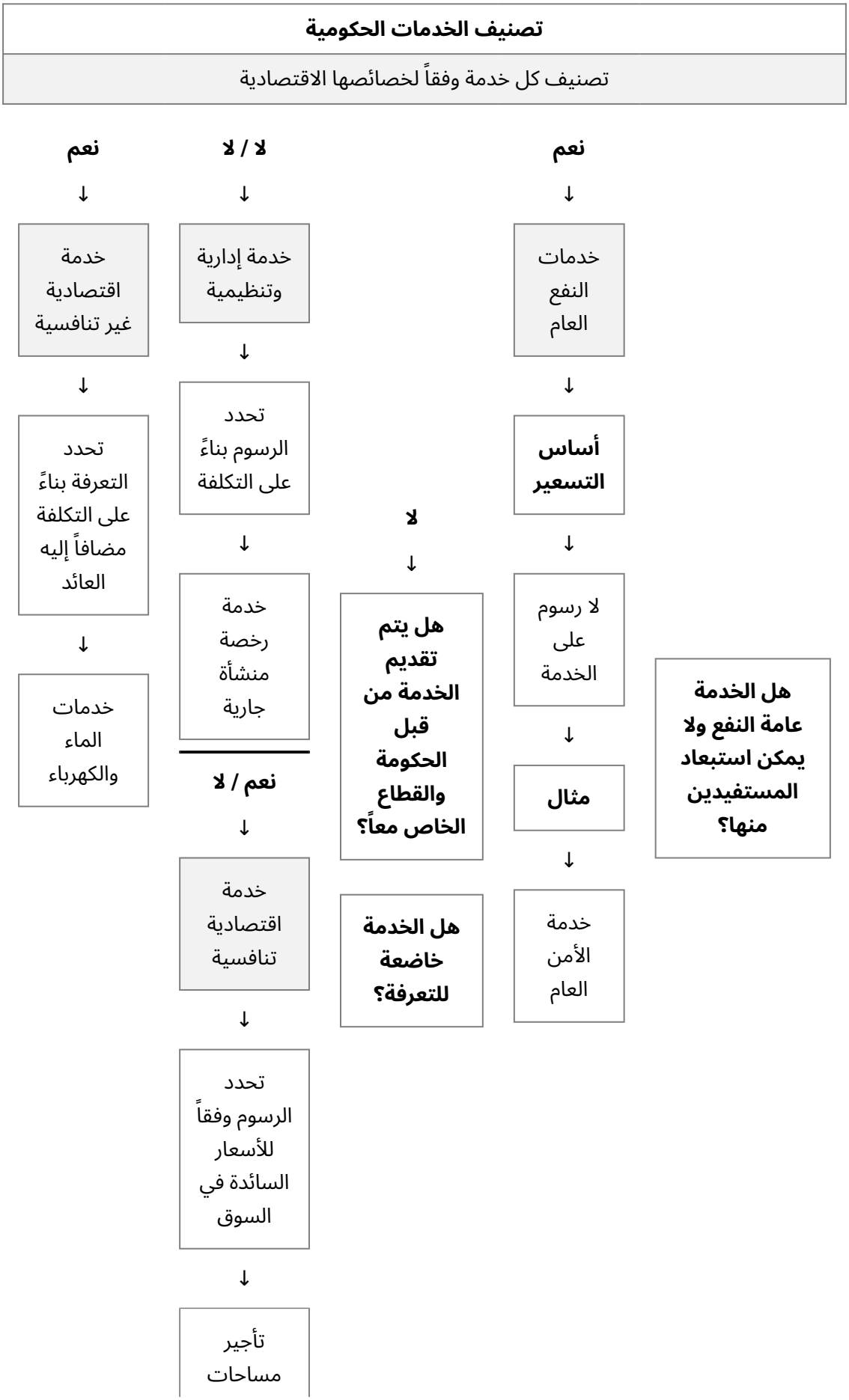

بمقر الجهة الحكومية

2 احتساب التكلفة

إن عملية احتساب التكاليف هي حجر الأساس لتسعير الخدمات الحكومية حيث يتم تحديد الرسوم والأثمان والتعرفة في ضوءها.

إن المعلومات التي توفرها عملية احتساب التكاليف من شأنها تمكين الجهة الحكومية من إعداد موازنتها على أساس الأداء ودعم عملية اتخاذ القرار في الجهة والحكومة بشكل عام كما أن هذه المعلومات ضرورية أيضاً لتحديد الرسوم والأثمان والتعرفة المناسبة وعدم زيادة العبء على المستفيدين من هذه الخدمات، كما أن احتساب التكاليف يمكن الجهة الحكومية من إدارة التكاليف ومتابعة الأداء على مدى السنوات وإثبات أنها تعمل بكفاءة حيث ينبغي عموماً أن تكون رسوم وأثمان وتعرفة الخدمات الحكومية متماشية مع تكلفة تقديمها.

إن احتساب التكاليف يتطلب في البداية أن تحصر الجهة الحكومية كافة الخدمات (النواتج) التي تقدمها سواء كانت تقدم للجمهور أو أية طرف خارجي آخر.

وبعد أن تقوم الجهة الحكومية بحصر كافة خدماتها، ينبغي أن تعد الجهة معلومات مفصلة عن تكلفة الخدمات التي تقدمها وهي تشمل المعلومات الآتية:

- تحديد الموارد المستخدمة لتقديم الخدمات.
- تقدير كمية كل خدمة يتم تقديمها في فترة معينة.

- تقدير حجم وتكلفة الموارد المطلوبة لتقديم كل خدمة في فترة معينة.
- فهم العوامل المحركة للتكاليف المباشرة وغير المباشرة.
- تحديد التكاليف التي تراعي التغيرات في الكمية.

ينبغي أن تكون الافتراضات المستخدمة واضحة، كما ينبغي أن تكون الطريقة المتبعة ومستوى التفاصيل متناسبين مع تعقيد العملية وحساسيتها.

تمثل التكاليف الرأسمالية لبعض الخدمات الجزء الأكبر من اجمالي تكلفتها الكلية لذا ينبغي النظر في ما إذا كان استرداد التكاليف الرأسمالية مثل تكاليف تطوير البنية التحتية لازماً، وذلك مع مراعاة أن جميع الخدمات ينبغي أن تكون تكلفتها محتسبة بالكامل وبغض النظر عن قرار ما إذا كان ينبغي استرداد هذه التكاليف من عدمه.

وبشكل عام، من المتوقع إن يتم استرداد جميع التكاليف (بما في ذلك التكاليف الرأسمالية واستهلاك الأصول ذات الصلة) بحيث يدفع المستخدمون (المستفيدون) التكلفة الحقيقية والكاملة.

هناك عدة طرق لاحتساب تكاليف الخدمات التي تقدمها الجهة الحكومية ومن أكثرها شيوعاً طريقة مراكز التكلفة حيث يتم توزيع تكاليف الوحدات التنظيمية للجهة الحكومية على الخدمات (النواتج) بدلاً من توزيعها على الأنشطة أو الإجراءات.

يتم من خلال هذه الطريقة تطبيق معايير وافتراضات لتوزيع التكاليف على الخدمات من خلال أسس توزيع متسقة بناء على محركات توزيع التكلفة.

وفي ما يلي مراحل احتساب تكلفة الخدمات الحكومية:

المرحلة الأولى: تحديد عناصر التكلفة

يتم في هذه المرحلة تحديد عناصر التكلفة عن طريق تحديد الفئات الرئيسة للتكاليف التي يمكن توزيعها على مراكز التكلفة المختلفة (مثل: تكاليف العاملين، والمصروفات الإدارية والعمومية، المواد المستهلكة والمستخدمة، والإهلاك والاستهلاك)، على أن يتم مراعاة أن تقوم الجهة الحكومية التي تقدم نواتج رأسمالية بإضافة التكاليف الأخرى للمشاريع قيد الإنشاء كأحد عناصر تكلفة المشروع وذلك خلال فترة إنشاء المشروع حيث أن هذه التكاليف ستندرج ضمن عناصر التكلفة الأخرى (الاستهلاك) بعد انتهاء المشروع وتشغيله.

وبشكل عام يمكن تقسيم التكاليف إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة كالآتي:

- **التكاليف المباشرة:** هي التكاليف التي يمكن تتبعها مباشرة إلى خدمات الجهة الحكومية، وتتمثل التكاليف المباشرة في تلك العناصر المرتبطة ببند معين من بنود التكاليف وتختص مباشرة بإحدى الخدمات المعنية. عادة ما تتألف التكاليف المباشرة من تكاليف العاملين والمواد المستهلكة والمستخدمة المرتبطة مباشرة بتقديم الخدمة.

- **التكاليف الغير مباشرة:** هي التكاليف التي لا يمكن تتبعها بشكل مباشر إلى خدمات الجهة الحكومية، وتتضمن عناصر التكاليف التي تستهدف مساعدة الأقسام الرئيسية في تقديم الخدمات. ومن بنود التكاليف غير المباشرة الأكثر شيوعاً المصروفات العمومية والإدارية مثل الإيجارات.

المرحلة الثانية: تحديد مراكز التكلفة

يتم في هذه المرحلة تحديد مراكز التكلفة بنوعيها الخدمية والمساندة، ويتم تصنيف مجموعات المراكز كالتالي:

أ- مجموعة المراكز الخدمية (الإدارات الخدمية): تتمثل في الوحدات التنظيمية سواء قطاع أو إدارة أو قسم أو ما يعادلها في الجهة الحكومية، وتكون هذه الإدارات الخدمية مختصة بتقديم خدمات الجهة الرئيسة (مثال: قسم تراخيص المنشآت الصحية، قسم تشغيل وصيانة المدارس، قسم إنشاء الطرق السريعة، قسم إنشاء الحدائق).

ب- مجموعة المراكز المساندة (الإدارات المساندة): تتمثل في الوحدات التنظيمية سواء قطاع أو إدارة أو قسم أو ما يعادلها في الجهة الحكومية، وتكون هذه الإدارات المساندة مختصة بتوجيه ودعم الإدارات الخدمية لتقديم خدمات الجهة (مثال: الإدارة المالية والمحاسبة، الموارد البشرية، المشتريات، تقنية المعلومات، الشؤون القانونية، الاتصال، الخدمات العامة).

ومن ثم يتم توزيع كافة التكاليف (المباشرة والغير مباشرة) التي تم حصرها في المرحلة الأولى بحسب محركات توزيع التكلفة على مراكز التكلفة المختلفة.

محركات توزيع التكلفة

يمثل محرك توزيع التكلفة المعامل الذي يؤدي إلى تغيير حجم استهلاك توزيع الموارد (التكاليف) عند أي تغيير في المحرك، فإن مستوى النشاط أو عدد الخدمات المقدمة سيؤثر على تغيير إجمالي التكلفة المتكون من التكاليف المباشرة والتكاليف الغير مباشرة.

هناك ثلاثة أنواع من محركات التكلفة:

- **الكمية:** يعتمد محرك التكلفة على وحدات العمل (مثال: عدد الموظفين، عدد الطلبات) حيث تزداد تكلفة الخدمة مع عدد المزيد من الموظفين أو الطلبات.
- **الوقت:** يستند محرك التكلفة على طول الفترة الزمنية التي يستغرقها لاستكمال النشاط حيث تزداد تكلفة الخدمة استناداً إلى طول الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الخدمة، ولا يهم كم الخدمات التي يتم تقديمها (مثال: الزمن المستغرق لإنجاز الخدمة).

- **المباشر:** يتم تحميل تكلفة الخدمة بأكملها مباشرة على الخدمة (مثال: يتم تحميل جميع التكاليف المرتبطة بالخدمة مباشرة على تكلفة الخدمة).

وبشكل عام، يعتمد محرك التكلفة المستخدم على طبيعة الخدمة. وقد تزيد تكلفة الخدمة بناء على عدد الموظفين أو الطلبات التي يتم التعامل معها أو على أساس طول الفترة الزمنية المطلوبة لإتمام الخدمة. ويمكن أيضا أن يكون مزيج من هذين النوعين من المحركات.

المرحلة الثالثة: تكلفة الخدمة

يتم في هذه المرحلة احتساب التكلفة الفعلية للخدمة من خلال توزيع تكاليف مراكز التكلفة على الخدمات الحكومية المختلفة التي تقدمها الجهة، الأمر الذي سيمكن الجهة من تسعير خدماتها.

يوضح الشكل التالي المراحل المختلفة لاحتساب تكلفة الخدمات الحكومية:

احتساب تكلفة الخدمة (الناتج)	تحديد مراكز التكلفة	تحديد عناصر التكلفة
خدمة ترخيص مستشفى	قسم ترخيص المنشآت الصحية	تكاليف العاملين
خدمة ترخيص عيادة	قسم تشغيل وصيانة المدارس	المصروفات الإدارية والعمومية
خدمة تشغيل وصيانة مدرسة 1	الإدارة المالية والمحاسبة	المواد المستهلكة والمستخدمة
خدمة تشغيل وصيانة مدرسة 2	الموارد البشرية	الاهلاك والاستهلاك
مشروع انشاء حديقة 1	المشتريات	أخرى
مشروع انشاء حديقة 2	تقنية المعلومات	التكاليف الرأسمالية للمشاريع الخدمية قيد الانشاء
	الشؤون القانونية	
	الاتصال	
	الخدمات العامة	
	قسم انشاء الحدائق	

3 احتساب سعر الخدمات الإدارية والتنظيمية

تقوم الجهة الحكومية باحتساب رسوم الخدمات الإدارية والتنظيمية مع الأخذ في الاعتبار بأن الهدف الرئيسي هو استرداد الجهة الحكومية لتكاليف تقديم الخدمة (أي أنه ينبغي أن يعكس الرسم المفروض على مستخدمي الخدمة تكلفة تقديم الخدمة بكفاءة). ومع ذلك قد تكون هناك حالات يكون من الملائم فيها تحديد الرسم بأقل من تكلفة تقديم الخدمة فعلى سبيل المثال إذا كان للزيادة في رسم الخدمة آثار سلبية على تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة.

1-3 استبعاد التكاليف المتعلقة بكفاءة توزيع الموارد

إن مبدأ تحديد الرسم وفقاً للتكلفة يتطلب أن تكون هذه التكلفة على درجة مقبولة من الكفاءة الأمر الذي يتطلب استبعاد أية تكاليف متعلقة بكفاءة توزيع الموارد للوصول إلى "التكلفة المعيارية" وهي تكلفة الوحدة الواحدة التي تحدد لتكون مقياساً لما يجب أن لا تتجاوزه التكلفة الفعلية في ظل الظروف الإعتيادية للوصول إلى مستوى الأداء ودرجة الجودة المطلوبة حيث يمكن للجهة الحكومية احتساب التكلفة المعيارية من خلال مقارنة تكلفة الخدمة في الجهة مع تكلفتها في الجهات النظيرة في داخل الدولة أو خارجها أو مع تكلفتها في السنوات السابقة.

2-3 اعتبارات استرداد تكلفة البنية التحتية

قد تكون الخدمة الإدارية والتنظيمية مرتبطة بتكاليف بنية تحتية تتكبدها الجهة الحكومية أو الحكومة وغير محتسبة ضمن تكلفة الخدمة ، الأمر الذي يتطلب قيام الجهة الحكومية باحتساب هذه التكاليف واقتراح رسوم أو آلية لاسترداد هذه التكاليف مثل فرض رسم كنسبة مئوية من قيمة المعاملة ذات العلاقة أو فرض رسم بناء على وحدة قياسية محددة أو غيرها من الآليات.

على سبيل المثال يمكن استخدام الرسوم ذات النسبة المئوية على خدمات تسجيل بيع الأراضي والعقارات في حين يمكن استخدام رسوم الوحدة القياسية (مبلغ لكل متر مربع) على خدمات إدارة النفايات.

فيما يلي مثال توضيحي لخدمة إدارية وتنظيمية مرتبطة بتكاليف بنية تحتية (خدمة تسعير خدمة تسجيل بيع الأراضي التجارية).

بافتراض أن الجهة الحكومية تقدم خدمة تسجيل بيع الأراضي التجارية وأنه تم احتساب التكلفة الفعلية عند 1,050 درهم واحتساب التكلفة بعد استبعاد التكاليف المتعلقة بكفاءة توزيع الموارد عند 1000 درهم.

وحيث أن الخدمة ليس لها آثار اجتماعية واقتصادية ذات أثر سلبي يتم تحديد الرسم المستهدف لخدمة تسجيل بيع الأراضي التجارية عند التكلفة بعد استبعاد التكاليف المتعلقة بكفاءة توزيع الموارد أي عند 1,000 درهم.

وحيث أن خدمة تسجيل بيع الأراضي التجارية مرتبطة بتكاليف بنية تحتية (تكلفة تطوير البنية التحتية للأراضي) غير محتسبة ضمن تكلفة الخدمة، فعلى الجهة الحكومية أن تقوم بتقييم الآليات المختلفة لاسترداد هذه التكاليف.

وبافتراض أن الجهة الحكومية توصلت إلى أن الآلية المثلى لاسترداد تكاليف البنية التحتية هي فرض رسوم كنسبة مئوية من قيمة المعاملة ذات العلاقة، فإنه يمكن احتساب هذه الرسوم كالآتي:

متوسط تكلفة البنية التحتية للأرض التجارية = 500 درهم/متر مربع

متوسط سعر بيع الأرض التجارية = 10,000 درهم/متر مربع.

يتم احتساب الرسم المقترح لإسترداد التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية كالآتي:

الرسم المقترح = 500 / 10,000 = 5%

وبالتالي يتم اقتراح رسم لاسترداد التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية على خدمة تسجيل بيع الأراضي التجارية بمقدار 5% من قيمة الأرض التجارية المباعة.

3-3 تحديد الأشخاص والفئات المستفيدة من الخدمة

إن تحديد الأشخاص الطبيعية والاعتبارية (الأفراد والمنشآت) والفئات المستفيدة من الخدمة أمر هام يمكن الجهة الحكومية من فهم طبيعة الخدمة والآثار التي قد تترتب عليها وأيضاً يمكنها من تحديد الرسم المستهدف لكل منها وما إذا كان من المناسب استرداد كامل التكلفة أو جزء منها.

هناك خدمات إدارية وتنظيمية بطبيعتها خدمات تقدم للأفراد مثل إصدار جواز سفر أو شهادة ميلاد وهناك خدمات إدارية وتنظيمية بطبيعتها خدمات تقدم للمنشآت مثل إصدار ترخيص لمنشأة طبية في حين أنه توجد خدمات إدارية وتنظيمية تقدم للأفراد والمنشآت معاً مثل إصدار ملكية سيارة.

يمكن أيضاً تصنيف الأفراد والمنشآت المستفيدة من الخدمات الإدارية والتنظيمية إلى فئات حيث أنه قد يكون من المناسب فرض رسم مختلف لكل فئة، فعلى سبيل المثال يمكن فرض رسم مختلف للبالغين والأطفال وأصحاب الهمم لدخول حديقة عامة.

4-3 استرداد كامل التكلفة أو جزء منها

هناك بعض الحالات التي قد يكون فيها فرض الرسوم بأقل من التكلفة الكاملة أو تقديم الخدمة الإدارية والتنظيمية دون مقابل مناسباً حيث سيؤدي استرداد التكاليف الكاملة إلى التأثير سلباً على تحقيق أهداف السياسة العامة للحكومة أو قد يشكل عائقاً أمامها.

فعلى سبيل المثال، قد يؤدي استرداد التكاليف الكاملة لإجراءات المحاكم المدنية إلى خلق حاجز للتكلفة يحد بشكل غير ملائم من إمكانية اللجوء إلى العدالة، كما أن الخدمات التي تطور وتحسن النتائج التعليمية أو الصحية يمكن القول بأنه ينتج عنها آثار إيجابية بشكل أوسع على المجتمع. وبالمقابل، فإن الخدمات التي تسهل أنواعاً معينة من الأنشطة الصناعية يمكن القول بأنه ينتج عنها آثار سلبية على المجتمع من خلال ما تسببه من أضرار بيئية.

إن فرض الرسوم بأقل من تكلفتها يعني أنه سيتم تغطية العجز الناتج عن ذلك من خلال الضرائب أو مصدر تمويل آخر. وفي هذه الحالة، ينبغي على الجهة الحكومية التي تقترح ذلك أن تقدم أسباب وافية لماذا ينبغي أن تساهم الضرائب في تغطية تكاليف الخدمة أو النشاط وذلك لأن الضرائب لها آثار اقتصادية وآثار على قيود الموازنة.

إن فهم ما إذا كان استرداد كامل التكلفة سيكون له تأثير سلبي على أهداف السياسة العامة للحكومة يتطلب من الجهة الحكومية تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة نتيجة لاسترداد كامل التكلفة للخدمة الإدارية والتنظيمية.

يمكن للجهة الحكومية فهم وتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الخدمة تستهدف ذوي الدخل المحدود؟
- هل هي خدمة أساسية أم خدمة كمالية؟
- هل هي خدمة إلزامية؟
- هل هناك بدائل لهذه الخدمة؟
- هل يؤدي ارتفاع السعر إلى زيادة سلبية في تكلفة القيام بالأعمال؟
- هل ارتفاع السعر يؤثر سلباً على المنافسة؟

4 احتساب سعر الخدمات الاقتصادية التنافسية

قد تضطر الجهة الحكومية في بعض الأحيان لتقديم خدمات اقتصادية تنافسية متوفرة في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال قد تقوم الجهة الحكومية بتأجير مساحات متوفرة في مقر الجهة لمطعم يقدم خدمات للمتعاملين مع الجهة.

وفي هذه الحالة يجب على الجهة الحكومية تسعير هذه الخدمات بسعر السوق من أجل ضمان التنافسية وأن يتم الأخذ في الاعتبار كل مما يلي:

- تكلفة الخدمة المقدمة.
- طبيعة السوق التي تتنافس فيها الخدمة ومن هم المنافسون.
- مستوى جودة الخدمة المقدمة من قبل مقدمي الخدمات المختلفة.
- السعر السائد الذي يتقاضاه مقدمي الخدمة.

5 احتساب سعر الخدمات الاقتصادية الغير تنافسية

يتم تحديد تعرفة الخدمات الاقتصادية الغير تنافسية من خلال الجهات الحكومية التنظيمية، وعادة ما تكون هذه الخدمات ذات تكاليف ثابتة مرتفعة حيث أنها في أغلب الأحيان تكون مرتبطة بالبنية التحتية. وبسبب هذه التكاليف المرتفعة، فإن السماح لمنشأة واحدة فقط بتوفير الإمدادات إلى الأسواق هو أكثر فاعلية وذلك لأن السماح بالمنافسة من شأنه أن يؤدي إلى إهدار الموارد بلا طائل.

إن هذه المنشآت المزودة لهذا النوع من الخدمات تكون بطبيعتها غير خاضعة للمنافسة وليس لديها منافسة حقيقية تشكل مخاطر فعلية يمكن أن تهدد نفوذها في السوق وتضع أسعاراً في مستوى مرتفع بشكل غير مقبول. ولهذه الأسباب، فإن هذه الجهات تكون هدفاً للأنظمة الاقتصادية لتحديد الأسعار أو الإيرادات.

تعتبر الخدمات الاقتصادية الغير تنافسية خدمات شائعة في الأسواق الهادفة لتوفير الخدمات الضرورية والتي يتطلب توفيرها بنية تحتية مكلفة لإنشاء شبكة الإمدادات التي بدورها تقدم هذه الخدمات أو السلع. وكأمثلة لذلك:

- إمدادات المياه.
- إمدادات الكهرباء.
- شبكات الغاز.
- البنية التحتية للسكك الحديدية.
- تصنيع الطائرات.
- صناعات الاتصالات.
- شبكات توزيع البريد.

يتم احتساب تعرفة الخدمات الاقتصادية بناءً على تعويض مزود الخدمة عن التكاليف الخاصة بتقديم هذه الخدمات والسماح له بالحصول على عوائد معقولة على رأس المال العامل.

وتعتبر منهجية "بناء التكلفة" مثالاً جيداً لذلك، وهذا يتطلب الآتي:

- **تقدير قيمة الأصول الرأسمالية:** تقوم الجهة التنظيمية (التي تكون مسؤولة عادة عن الإشراف على عملية تحديد الأسعار) بتقدير هذه القيمة (بمعنى تقدير تكلفة الاستبدال) وتحديد الخصائص (بمعنى أنواع الأصول الرأسمالية وأعمار الأصول) التي تكون ضرورية للمنشأة من أجل تقديم الخدمات المطلوبة. وهذا سيتطلب أيضاً من الجهة التنظيمية إجراء تقييم حول ما يدخل في إطار المستوى الفعال للاستثمار الرأسمالي لتقديم المستوى المطلوب من جودة الخدمات والمخرجات.
- **تقدير الإهلاك أو الاستهلاك والعائد المطلوب:** يتم جمع قيمة الأصول الرأسمالية مع التكلفة المناسبة لرأس المال وذلك لتقدير مستوى الاستهلاك والعائد الذي يسمح للمنشأة باسترداده كل سنة. إن المبرر لهذه المنهجية هو السماح للمنشأة بالحصول

على عوائد معقولة على رأس المال العامل وتحقيق إيرادات كافية تسمح لها باستبدال الأصول بنهاية العمر الافتراضي لها.

- **تقدير التكاليف التشغيلية:** تقوم الجهة التنظيمية بتقدير ما يشكل التكاليف التشغيلية المعقولة الخاصة بتقديم المستوى المطلوب من جودة الخدمات والمخرجات. وعادة يتم التحديد بشكل منفصل لكل من التكاليف القابلة للتحكم (بمعنى التكاليف التي يكون للمنشأة بعض السيطرة عليها) والتكاليف غير القابلة للتحكم (بمعنى التكاليف التي لا تستطيع المنشأة السيطرة عليها). وفي سبيل تقدير المستوى المطلوب من التكاليف التشغيلية، غالباً ما تقوم الجهة التنظيمية بوضع فرضية أن المنشأة يمكنها أن تصبح أكثر كفاءة وفاعلية مع مرور الوقت (بمعنى توفير تكاليف تشغيلية أقل لكل وحدة من وحدات المخرجات).
- **تحديد تعرفة "التكلفة المنعكسة":** تتمثل تعرفة التكلفة المنعكسة في مستوى التعرفة التي تسمح للمنشأة باسترداد كامل تكاليفها الخاصة بالإنتاج والحصول على عوائد معقولة على رأس المال العامل (بمعنى، التكاليف التشغيلية، والإهلاك أو الاستهلاك، والعوائد). إن تحديد التعرفة في مستوى التكلفة المنعكسة من شأنه أن يشجع الاستخدام الفعال للخدمات وذلك من خلال التأكد من أن المستفيدين أو المستهلكين يتحملون كامل التكلفة المنعكسة. ومع ذلك، تقوم الحكومة والجهات التنظيمية الاقتصادية في بعض الأحيان بتحديد التعرفة بأقل من مستوى التكلفة المنعكسة وذلك بهدف تخفيف عبء التكاليف على المستفيدين أو المستهلكين. وفي هذه الحالة، تقوم الحكومة عادة بتزويد المنشأة بالدعم المالي المطلوب لتغطية الفرق بين التكلفة المنعكسة والمبلغ المتحصل في إيرادات التعرفة.

6 إعداد وتقديم طلب تسعير الخدمات الحكومية

تقوم الجهة الحكومية بإعداد طلب استحداث أو تعديل أو إلغاء أية رسوم أو أثمان أو تعرفات لأي من الخدمات الحكومية التي تقدمها حسب النماذج المعدة لذلك متضمناً توصيات الجهة الحكومية وكافة المستندات الداعمة مثل السند القانوني لتقديم الخدمة وآلية احتساب تكلفة الخدمة والسعر المقترح ووسائل الدفع المقترحة وغيرها من المستندات الداعمة. وذلك تمهيداً لاعتماده من المجلس التنفيذي.

يوضح الشكل التالي إجراءات طلب اعتماد وتسعير الخدمات الحكومية:

الجهة الحكومية	احتساب تكاليف الخدمة	• احتساب تكلفة الخدمة المطلوب تسعيرها حسب دليل التسعير • تقديم طلب تسعير خدمة جديدة/تعديل/إلغاء حسب دليل التسعير
	↓	
دائرة المالية	تقديم الطلب	
	دراسة الطلب	• دراسة الطلب واتخاذ الإجراءات الآتية: - إعادة الطلب في حين لم يكن ضمن نطاق دليل التسعير - دراسة الطلب والتأكد من توافقه مع دليل التسعير والقرارات - إعداد نتائج الدراسة.

• الإجراء الآتي: - استلام الطلب من قبل مكتب أبوظبي التنفيذي ومراجعته من النواحي التنظيمية والإدارية، وإعادته في حال عدم توافقه مع تلك النواحي - الاطلاع على نتائج دراسة دائرة المالية. • إصدار قرار المجلس التنفيذي	استلام الطلب ومراجعته من مكتب أبوظبي التنفيذي ↓ عرض نتائج الدراسة النهائية ↓ إصدار قرار المجلس التنفيذي	**المجلس التنفيذي**